زيارة الرئيس الأمريكى لإفريقيا بين الضغوط الداخلية ومساعى الهيمنة الدولية

تأتي الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى قارة إفريقيا في مقدمة الأحداث ذات الدلالة على الساحة الأفريقية خلال عام 1998، حيث قام الرئيس الأمريكي بزيارة ست دول أفريقية هي (غانا ـ أوغندا ـ رواندا ـ جنوب إفريقيا ـ بتسوانا ـ السنغال) في جولة امتدت من 23 مارس حتى 2 أبريل 1998م . وهي بذلك أطول جولة من نوعها يقوم بها رئيس أمريكي إلى قارة إفريقيا على الإطلاق حيث لم يسبقه إلى زيارة القارة سوى ثلاث رؤساء هم فرانكلين روزفلت، الذي زار الدار البيضاء وجامبيا عام 1943 إبان الحرب العالمية الثانية بهدف العمل مع الحلفاء- على تحجيم النفوذ الألماني، والزيارة الثانية كانت للرئيس جيمي كارتر أبريل عام 1978م زار خلالها نيجيريا بهدف البحث عن موطأ قدم للاقتصاد الأمريكي في إفريقيا، وتوسيع نطاق التعاون المباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا والحد من الهيمنة الاقتصادية لكل من بريطانيا وفرنسا . الزيارة الثالثة كانت مرورا عابراً للرئيس جورج بوش 1992 لتفقد قواته بالصومال والتي لم تخل من دلالة رمزية على التحولات التي شهدها النظام الدولي خلال تلك الحقبة بما جعل من الولايات المتحدة الأمريكية رجل الشرطة العالمي المسئول عن أمن العالم واستقراره، وهكذا يتضح أن زيارة الرئيس بيل كلينتون ليست الأطول فقط بين الزيارات السابقة عليها، بل الأوسع نطاقا وانتشاراً من حيث عدد الدول التي شملتها الزيارة وكذا من حيث حجم الوفد المرافق له، والذي بلغ نحو 1200 مرافق ما بين حرس خاص ورجال مخابرات ورجال أعمال وصحافة إضافة إلى بعض الشخصيات البارزة من الزعماء السود في الولايات المتحدة وفي مقدمتهم جيسي جاكسون المرشح الأسبق لرئاسة الولايات المتحدة والموفد الخاص للرئيس الأمريكي لتشجيع الديمقراطية في إفريقيا[1] .

وخلال زيارته لأوغندا عقد الرئيس الأمريكي لقاء قمة أمريكي ـ أفريقي حضره رؤساء كل من كينيا ـ أوغندا ـ تنزانيا ـ الكنغو الديمقراطية (زائير)- أثيوبيا ـ رواندا، وحضره كذلك الأمين الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية سالم أحمد سالم، ولم يحضر رئيس دولة إريتريا الاجتماع، وكذا لم يحضر رئيس زيمبابوي وأرسل وزير ماليته نيابة عنه وقيل أنه لم يحضر احتجاجا على عدم زيارة الرئيس الأمريكي لدولته[2]

وقد صاحبت جولة كلينتون مجموعة من التصريحات الصادرة عن الرئيس الأمريكي وكبار معاونيه صبت في مجملها في إطار التبشير بعالم جديد على الساحة الأفريقية يقوم على الاعتماد الذاتي لدول القارة، وتعزيز الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي من أجل التنمية . وأكد الرئيس كلينتون على فكرة استعداد الولايات المتحدة للعمل بالتكاتف مع إفريقيا بقوة أكبر من السابق، وتحدث مطولاً عن قانون " الفرص والنمو الأفريقي " المعروض على الكونجرس الأمريكي ويتعلق بتحفيز وتشجيع فرص التجارة والاستثمار مع إفريقيا، وهو القانون الذي يتشابه بدرجة كبيرة ـ مع برنامج الشراكة المبرم بين الاتحاد الأوربي ودول البحر المتوسط ـ وجوهر القانون ـ الذي أقره مجلس النواب ـ يقوم على إزالة الرسوم الجمركية الأمريكية على السلع الأفريقية وتخفيف الشروط والقيود الموضوعة أمام هذه السلع بما يتيح لها فرصاً أكبر لدخول الأسواق الأمريكية وذلك مقابل إزالة الحواجز التجارية في إفريقيا وزيادة شفافيتها خلال العقد القادم، إضافة إلى افتتاح مكتب أمريكي خاص بإفريقيا يتصل بوزارة التجارة وصندوق هيئة الاستثمار الخاص بشئون ما وراء البحار على أن يتولى

المكتب إنشاء صندوقين بقيمة 500 مليون دولار لدعم مشاريع البنى التحتية وآخر بقيمة 150مليون دولار أمريكي لدعم المشاريع المشتركة بين صغار رجال الأعمال في كل من إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية[3] وفي إطار اجتماعه مع رؤساء دول وسط إفريقيا أكد الرئيس كلينتون أنه سيبذل جهوداً مع الكونجرس لإقرار معاهدة دولية لمقاومة التصحر الذي أضر حتى الآن بنسبة 27% من أرض القارة ، وأشار كلينتون في تصريحه أنه سيوجه وكالة " ناسا" ـ الوكالة الفضائية الأمريكية ـ إلى إجراء مسح للقارة للتعرف على إمكاناتها وقدراتها القابلة للاستغلال . وقد أكد على تقديم المساعدات وخصص بالفعل 180 مليون دولار لدولة أوغندا من أجل إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء وللتعليم وتحسين البذور[4]، كما خصص 67 مليون دولاراً يخصص منها 30 مليون دولار لتدريب رجال الشرطة في

كل من رواندا وبورندي والكنغو الديمقراطية و31 مليون دولارا لمحاكمة المتورطين في المذابح و4 ملايين دولارللقوات الأمم المتحدة بالمنطقة ومليونى دولار كمساهمة في صندوق الناجين من المذبحة[5] .

فضلاً عن المعونات التي وعد بها السنغال ولم يتم تقديرها.

وعلى الصعيد السياسي والإعلامي أبرم الرئيس الأمريكي اتفاقية مع مجموعة دول إفريقيا الوسطى بهدف مراقبة ومنع أعمال الإبادة وتعهد بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في القارة . كما أعرب الرئيس خلال زيارته لرواندا عن تقصير بلاده والمجتمع الدولي وبطئهم في الحد من أثار المذابح التي جرت بها والتصدي لها . كما أعرب عن أسفه لتورط بلاده في مأساة تجارة الرقيق وذلك خلال زيارته لإحدى الجزر السنغالية التي كان تصدير العبيد يتم من خلالها وعلى ذات الصعيد أكد الرئيس الأمريكي على ضرورة محاربة الفساد في أنظمة الحكم الإفريقية[6] .

دوافع الزيارة وأهدافها:

تكشف متابعة التغطية الإعلامية لجولة الرئيس الأمريكى عن مجموعة من الدوافع والأهداف يمكن رصدها فيما يلى:

الدوافع والأهداف الاقتصادية:

حظيت الدوافع والأهداف الاقتصادية باهتمام بالغ ومساحة كبيرة في تحليلات المراقبين . فأشارت التحليلات إلى أحد التقارير الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 بعنوان " تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا " والذي أعده فريق عمل مستقل بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية . والذي انتهى العمل فيه في منتصف عام 1997م ، وأوصى بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول الصناعية الساعية للاستفادة من الفرص الجديدة في إفريقيا . خاصة وأن عدداً كبيراً من الدول الإفريقية أصبح مرشحا بقوة ليكون في قائمة شركاء التجارة والاستثمار العالميين . وقد انتقد التقرير الافتقار إلى مبادرات من السلطتين التشريعية والتنفيذية تتضمن سياسة اقتصادية جديدة وشاملة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، وأكد التقرير على أن أي سياسة جديدة ينبغي أن تستهدف تكثيف العلاقات التجارية والاستثمارية وأن يشارك في صياغتها وتنفيذها جميع الأجهزة الحكومية المعنية.

وأعرب معدو التقرير عن اقتناعهم بأن السياسة الاقتصادية الجديدة تجاه دول القارة الأفريقية لابد وأن تتضمن الأهداف التالية : -

1- زيادة حجم تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأفريقية تصديرا واستيراداً في ظل واقع تدني نصيب القارة من حجم التجارة الكلية للولايات المتحدة الأمريكية والذي لا يزيد عن 1% وفي ظل استئثار دول الاتحاد الأوربي بنحو 30% من حجم السوق الأفريقية مقابل 7.6% للولايات المتحدة الأمريكية . إضافة إلى ضرورة علاج الخلل في الميزان التجاري بين صادرات الولايات المتحدة الأمريكية لإفريقيا التي تبلغ نحو 9 مليار دولار من تجارتها مع 12 دولة فقط في الجنوب الأفريقي عام 1996 مقابل وارداتها من إفريقيا التي تبلغ قيمتها نحو 15.2 مليار

دولار في حين يتمتع معظم الحلفاء الأوربيين بفائض في الميزان التجاري مع القارة

2- زيادة دعم مساعدات التنمية الأمريكية لإفريقيا بهدف مساندة سياسات إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي في هذه الدول الأفريقية بما يخلق الظروف اللازمة للاستثمار وزيادة حجم التجارة .

3- العمل على تخفيض ديون الدول الأفريقية التي تتبع سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي كأداة لتشجيع هذه الدول للاستمرار في اتباع هذه السياسات .

4- دعم التعاون الدولي من أجل التنمية في إفريقيا .

ويضيف التقرير أن النمو الاقتصادي في إفريقيا سوف يعود بالفائدة على اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توفير أسواق أكثر قوة واتساعا للصادرات الأمريكية بما يعكسه ذلك من آثار إيجابية على فرص العمل والتوظف في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كما أن ذلك التعاون سوف يمكن الدول الأفريقية من الإسهام بدور أكبر في مجابهة المشاكل التي تتعدى الحدود الوطنية والإقليمية مثل التدهور البيئي والجريمة والإرهاب الدوليين والهجرة وقضايا الأمن الإقليمي.

وقد أوصى التقرير بضرورة زيادة عدد العاملين بالمكاتب التجارية الأمريكية في إفريقيا، وأن تكثف وزارة الزراعة جهودها لتطوير الصناعات الزراعية في الدول الأفريقية، وأكد التقرير على أن أي سياسة أمريكية جديدة في علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا ينبغي أن يدفعها البيت الأبيض بطريقة أكثر فعالية من الماضى، وأن تستند هذه السياسة على الدعم والتعاون بين الأجهزة الأمريكية المختلفة .

وقد خلص التقرير إلى أن النهضة التي تشهدها القارة الإفريقية لا تزال في مرحلة الطفولة الهشة ، وأن الفرص التي ستوفر من خلال إعادة صياغة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في ظل ظهور جيل جديد من القادة في عدد من الدول الإفريقية كلها عوامل تبشر بأن السنوات الثلاث المتبقية من هذا القرن لحظة صدور التقرير ـ بتعبير فريق العمل ـ تمثل كلها عوامل فرصة لإنهاء تهميش إفريقيا[7] .

ويعزز ما سبق ويؤكده ما أشارت إليه بعض التقارير من أن إفريقيا اقتصاديا لم تعد " حالة ميئوسا منها " على نحو ما كان سائداً من قبل حيث شهدت القارة معدل نمو بلغ 5% خلال عام 1997 . وتذهب " سوزان رايس " مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الإفريقية إلى أن عائد الاستثمار في إفريقيا أكبر ثلاث مرات من العائد في أي مكان آخر في العالم[8] .

وعلى ذات الصعيد يمكن الإشارة إلى دافع اقتصادي آخر هو " النفط " الذي يراهن المستثمرون الأمريكيون على أنه سيتضاعف في عام2005 بزيادة قدرها 5% وأن إسهام الدول الإفريقية في الناتج العالمي سوف يزداد . الأمر الذي زاد من حدة المنافسة بين الشركات متعددة الجنسية للحصول على التعاقدات في مختلف مراحل هذه الصناعة من التنقيب إلى الإنتاج إلى التصدير وأشهر هذه الشركات العاملة على الساحة الإفريقية هي شل وشيفرون والف كيتان وموبل واجيب واكسون[9] .

وعلى أثر صدور التقرير سالف البيان وما تلاه من تقارير وتحليلات للفرص الاقتصادية المتاحة على الساحة الأفريقية، شهدت القارة سلسلة من الزيارات من جانب المسئولين الأمريكيين، حيث زار القارة كل من القس جيسي جاكسون الذي قام بزيارة لكل من كينيا وزامبيا، وتباحث مع قيادات الحكومة والمجتمع المدني في كل من الدولتين، وأعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا تدخلان عصراً جديداً من الديمقراطية والتجارة والاستثمارات، وأن الديمقراطية وحقوق الإنسان هي المدخل والأساس لمزيد من التجارة والاستثمارات، وهو ذات المضمون الذي ردده وزير النقل الأمريكي في اجتماع قمة الأعمال الأمريكية الأفريقية الذي عقد عام 1997 في عاصمة زيمبابوي بصفته مبعوثا خاصا للرئيس الأمريكي . كما ظهر هذا المضمون في جولة وتصريحات السفير " ريتشاردسون " رئيس الوفد الأمريكي

إلى الأمم المتحدة في زيارته لكل من الكنغوا الديمقراطية وأنجولا[10] وفي الأسبوع الثاني من ديسمبر 1997 قامت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبريت بجولة أفريقية زارت خلالها دول " أثيوبيا ـ وأوغندا ـ رواندا- الكنغو الديمقراطية-جنوب إفريقيا ـ زيمبابوي . وأكدت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة علاقات تعاون وشراكة مع الشعوب الأفريقية على أساس من الديمقراطية والتعاون الاقتصادي والرغبة في التعرف على إمكانات الدول الإفريقية الاستثمارية لحث الشركات الأمريكية على الإسهام فيها[11] حيث أعلنت الوزيرة أن التحالفات الاقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية خلال عام 1998م وأن التجمعات الاقتصادية الجديدة هي التحالفات العسكرية بالنسبة للقرن الحادي والعشرين[12] .

وقد جاءت استجابة الإدارة الأمريكية للتوصيات الواردة في التقرير سالف البيان وما أسفرت عنه الزيارات المتوالية للدول الأفريقية في صورة طلب تقدم به الرئيس الأمريكي إلى الكونجرس في خطابه السنوي عن حالة الاتحاد طالب فيه بأن يصدر الكونجرس قانونا خاصا بدعم وتطوير العلاقات التجارية الأمريكية الأفريقية . وعقب إجازة مجلس النواب لمشروع القانون المقترح والذي عرف بقانون " التنمية والفرص في إفريقيا " في 1998/3/12 أذاع الرئيس الأمريكي رسالة قصيرة شكر فيها المجلس على استجابته لطلبه وأعطى بعض المؤشرات ذات الدلالة عن مبررات إصدار القانون وأهدافه جاء فيه:

" أن للولايات المتحدة أمالا حيوية في رؤية إفريقيا مستقرة ومزدهرة، وفي زيارتي المرتقبة لبعض الدول الإفريقية سوف أحمل رسالة مهمة إلى إفريقيا ، وسوف أبلغها بأن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة الآن للدخول في شراكة مع إفريقيا لإحداث الازدهار بها" وعن بعض الأسباب التي دفعته إلى حث الكونجرس على إصدار قانون " التنمية والفرص " قال أن 48 دولة في إفريقيا قد اتجهت نحو اقتصاد السوق ونحو الإصلاح السياسي خلال السبع سنوات الماضية، وأن ذلك بدوره يقوي الأمل ويزيد الاقتناع بأن إفريقيا المزدهرة المستقرة هي خير شريك للولايات المتحدة الأمريكية في المجالات الاقتصادية وفي مجالات مكافحة المخاطر التي تتعدى الحدود القومية لأي دولة، وذهب كلينتون إلى أن القانون الذي وافق عليه مجلس النواب سوف يوسع فرص السوق الحرة، ويدفع عملية التنمية في إفريقيا، ويساعد الدول الإفريقية الأكثر فقراً على تصفية ديونها أو تقليلها على المستوى الثنائي خاصة تلك الدول التي تجد نفسها على استعداد لاتخاذ قرارات وخطوات لبناء حياة أفضل لشعوبها ، واختتم كلينتون رسالته بالدعوة إلى نهضة جديدة لإفريقيا تبنى بالجهود المشتركة[13] .

وقد حرص الرئيس الأمريكي على تأكيد معنى الشراكة والتعاون في تصريحاته خلال جولته الإفريقية وذلك على الرغم من تعهده باستمرار الدعم والمساعدة الأمريكية للدول الإفريقية (جنوب الصحراء) والذي تراجعت قيمته من 830 مليون دولار في السبعينيات إلى نحو 600 مليون دولار فقط منذ أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات . وحيث رفع الرئيس الأمريكي شعار " التجارة والمساعدة : Trade and Aid" خلال زيارته مؤكدا على أنه على خلاف تساؤلات البعض حول ما يجب عمله من أجل إفريقيا ، فإن التساؤل من وجهة نظره هو ماذا يجب عمله مع إفريقيا ؟[14].

وقد عبر عن ذلك بصياغة أخرى أثناء زيارته لغانا حيث قال :

" إن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدتكم ، فالأمريكان من كلا الحزبين السياسيين يرغبون في زيادة التجارة والاستثمارات في إفريقيا، لقد استغلت إفريقيا من قبل أمم أخرى لقرون طويلة استغل ذهبها وماسها ومعادنها، ولقد حان الوقت للأفارقة كي يحصدوا شيئاً مفيداً ... إن أمريكا في حاجة لإفريقيا إن أمريكا تحتاج غانا كشريك في النضال من أجل مستقبل أفضل "[15] .

الأهداف والدوافع السياسية والأمنية:

على العكس من الدوافع الاقتصادية لم تكن الأهداف السياسية للزيارة بذات الوضوح ومع ذلك فإن الإشارات الواردة لها في بعض

التقارير والتحليلات قد تركزت حول أهداف سياسية داخلية وأهداف تتعلق بترتيبات الأوضاع الإقليمية في قارة إفريقيا وأخيرا أهداف تتعلق بالتنافس الدولي الأمريكي الفرنسي.

فعلى الصعيد الداخلي: أشارت التقارير إلى أن أحد أهم الأهداف التي استهدفتها الزيارة هو الحصول على تأييد ومساندة السود الأمريكيين . حيث أشارت "شيري واترز" نائبة رئيس مؤسسة انتراكشن (تضم أكثر من 160 مؤسسة غير حكومية) إلى أن جولة الرئيس كلينتون قد ولدت حالة من الترقب واسعة بين الأمريكيين السود حيث أن زيارة الرئيس الأمريكي وزيارته لجزيرة "جورية" في السنغال التي لقي فيها ملايين العبيد حتفهم وهم في طريقهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية يراها الكثير من السود بمثابة تقدير لهم واعتذار عما بدر من سياسات تجاههم على الرغم من تأكيد البيت الأبيض على أن الرئيس الأمريكي لن يقدم اعتذاراً رسمياً عن تجارة الرقيق التي تعرض لها السود[16] .

وعلى ذات الصعيد صرح "تشيستر كروجر" ، مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية في عهدي رونالد ريجان وجورج بوش : " لا يجوز استبعاد المعنى الرمزي " في جولة الرئيس فهي تعزز مكانة إفريقيا وسط الإعلام والجمهور الأمريكي . وهي تعبر عن وجود أمل قوي في إفريقيا وحل مشاكلها ، كما أنها ترمي إلى طمأنة السود في أمريكا بما تبديه من احترام لجذورهم[17] .

وعلى الصعيد الإقليمي: أشارت التقارير والتعليقات إلى أن فترة التحول أو الانتقال بعد انتهاء الحرب الباردة قد انتهت وأن السياسة الأمريكية أخذة الآن في تشييد نظام إقليمي جديد في إفريقيا . من خلال عدة مداخل ونقاط ارتكاز تمثلها بصفة مبدئية غانا في الغرب وأوغندا في الوسط وجنوب إفريقيا في الجنوب الإفريقي وفي إطار ذلك السعي فإن الولايات المتحدة على استعداد لإبداء مرونة فيما يتعلق بشعارات حقوق الإنسان والديمقراطية فعلى الرغم من تأكيد الرئيس الأمريكي على ضرورة الأخذ بالنظام الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان فإن أغلب التعليقات قد أشارت إلى أنه باستثناء بتسوانا وجنوب إفريقيا وإلى حد ما السنغال فإن بقية الدول التي زارها الرئيس الأمريكي أو التقى بقادتها تعتبر من أسوأ الدول سجلاً من حيث احترام حقوق الإنسان كما أن أغلبها لم يأخذ بالديمقراطية الغربية والبعض منهم لا يعترف بها على نحو ما يشير النموذج الأوغندي وهو الحال كذلك بالنسبة لدولة نيجيريا التي تراجعت التهديدات الأمريكية بتشديد العقوبات عليها حال استمرار الحكم العسكري بها إلى القبول بدخول حكامها العسكريين الانتخابات بزي مدني ، وهو الأمر الذي أرجعه المحللون إلى حجم الاستثمارات الأمريكية في نيجيريا والروابط الاقتصادية بينهما[18] .

ويمكن إرجاع مقاومة الضغوط الأمريكية الهادفة إلى إحداث تغييرات ديمقراطية في دول الكتلة المستهدفة في شرق ووسط إفريقيا إلى الخلفيات العقائدية لبعض رؤساء هذه الكتلة الإفريقية الجديدة والتي تضم (أوغندا، رواندا، أثيوبيا، إريتريا، أنجولا، جنوب إفريقيا) إضافة إلى أربع دول أخرى تتعاطف مع توجهات دول الكتلة الأساسية، وهذه الدول هي تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، بورندي، وعلى الرغم من خلفياتهم المناوئة لإحداث تغييرات ديمقراطية على النمط الغربي فإنه يسود اعتقاد لدى صناع القرار في واشنطون أن قادة الكتلة المذكورة برجماتيون ومنحازون لاقتصاد السوق الحر؛ بما يمكن معه توطيد أواصر العلاقة مع هذه الدول لاسيما بالنظر إلى ما تحققه هذه الكتلة من أهداف استراتيجية للسياسة الأمريكية تغطي منطقة جغرافية تمتد من منطقة البحيرات العظمى إلى البحر الأحمر . وما تمثله هذه الكتلة من أداة ضغط على النظم المناوئة في المنطقة وفي مقدمتها النظام السوداني وكذا اتصال وجودها في هذه البلدان بالتنافس الجارى بينها وبين فرنسا على الساحة الإفريقية[19] .

وعلى ذات الصعيد الإقليمي يمكن الإشارة إلى أن زيارة الرئيس كلينتون إلى أوغندا واجتماعه مع رؤساء دول شرق ووسط إفريقيا

قد اعتبرها البعض في جانب منها استمراراً لمسلسل الضغط على النظام الحاكم في السودان الذي لم تخف الإدارة الأمريكية رغبتها في التخلص منه حيث أعربت وزيرة الخارجية الأمريكية في زيارتها لأوغندا في ديسمبر 1997م صراحة عن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسقاط النظام الحاكم في السودان . حيث ترى الإدارة الأمريكية أن السودان متهم بالتلاعب في استقرار الدول المجاورة له في منطقة البحيرات العظمى وهي الدول التي تحتفظ فيها الولايات المتحدة الأمريكية بمصالح عديدة بدءاً من النفط في أنجولا وانتهاءً بالذهب في الكنغو. ولذا فإن الولايات المتحدة قد قررت أنه لا استقرار في المنطقة إلا باستقرار في السودان على النمط الأمريكي ، وهو الاستقرار الذي لابد منه سواء بتغيير النظام سلميا أو قسريا حتى وإن استدعى ذلك تفكيك السودان .

ولا تخفي واشنطن مساهمتها في دعم الدول المجاورة للسودان لتحقيق ذلك الهدف إذ أنها شرعت في تدريب الجنود في أوغندا ورواندا وضاعفت مساعداتها للدول المجاورة للسودان. وترى واشنطون أن وحدة صفوف الدول المجاورة للسودان أكثر أهمية من وحدة صفوف المعارضة السودانية . وقد هددت وزيرة الخارجية الأمريكية صراحة بمضاعفة المساعدات العسكرية للدول المجاورة للسودان والمعارضة السودانية بهدف إجراء تغيير بالقوة العسكرية في السودان[20] .

وانطلاقا من هذه الخلفيات أشارت بعض التقارير والتعليقات على الاجتماع الذي عقده الرئيس الأمريكي مع قادة ورؤساء دول شرق ووسط إفريقيا إلى إن هذا اللقاء يصب بدوره في خانة الضغط وتضييق الحصار على النظام السوداني[21] .

وعلى ذات الصعيد الإقليمي أعلن البيت الأبيض في الثاني من أبريل أثناء زيارة الرئيس كلينتون للسنغال والتي كانت محطته الأخيرة في جولته الإفريقية عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء مركز أفريقي للدراسات الأمنية في مكان ما (لم يحدد) من إفريقيا . يهدف إلى تنشئة القادة الأفارقة من مدنيين وعسكريين في مجال الأمن القومي . وأن الهدف هو أن يكون المركز الإفريقي ليس مصدراً للتعليم الأكاديمي فحسب ولكن أيضا للتدريب على ممارسة اتخاذ القرارات الفعالة في مجال الأمن القومي لدى الحكومات الديمقراطية. وإضافة إلى ما سبق طرح الرئيس كلينتون مشروعاً يهدف إلى إنشاء قوة إفريقية لحفظ السلام تحت رعاية وإشراف الولايات المتحدة الأمريكية وقوامها جنود عشرة من الدول الإفريقية تزودها الولايات المتحدة بالعتاد والتدريب اللازمين . وتقوم واشنطن بتجميع هذه القوات وقت الحاجة[22] .

وعلى الصعيد الدولى:

أشارت بعض التعليقات والتقارير إلى أن زيارة الرئيس بيل كلينتون للقارة الإفريقية جاءت تتويجا للجهود الأمريكية في توطيد نفوذها في شرق ووسط إفريقيا وحفاظا وتثبيتاً لروابطها مع كل من دولتي جنوب إفريقيا وبتسوانا. ويرى الكثيرون أن ذلك الامتداد الأمريكي قد جاء على حساب انحسار النفوذ الفرنسي من القارة والذي اتخذ عدة مؤشرات من بينها تقليص فرنسا لوجودها العسكري وقواعدها في الدول الإفريقية وكذلك إقدام الحكومة الفرنسية على إلغاء وزارة التعاون لشئون المستعمرات التي كانت مسئولة بالأساس عن إدارة العلاقة مع دول المستعمرات الفرنسية السابقة وفي مقدمتها الدول الإفريقية[23] وعلى الرغم من حرص الرئيس الأمريكي على الاتصال بنظيره الفرنسي أثناء زيارة الأول للسنغال (التي تعتبر معقل النفوذ الفرنسي بقارة إفريقيا) للتشاور بشأن التعاون في مساعدة الدول الإفريقية على تطوير اقتصادياتها ونظمها السياسية ،وعلى الرغم من الإعلان عقب المحادثة عن نهاية سنوات من الخصومة والتنافس بين كلا البلدين على النفوذ والسلطة في إفريقيا ، فإن الواقع يشير إلى غير ذلك حيث تزايدت الاتهامات في باريس للمسئولين الفرنسيين بأنهم تسببوا في انهيار حائط الفرانكفونية القوي داخل إفريقيا . من خلال إهمال قطاع إفريقيا والإصرار على التعامل مع الواقع الإفريقي بعقلية الستينيات مما جعل فرنسا

بعيدة عن مجريات الأحداث على الساحة الإفريقية واحتياجات القارة وفتح الباب واسعا أمام واشنطون للدخول إلى ساحة النفوذ الفرنسي في كل من رواندا وزائير وإزاحته وإحلال جيل جديد من الرؤساء الذين يدينون بالولاء لواشنطن وليس لباريس [24] .

وقد حملت زيارة الرئيس الأمريكي للسنغال إشارة مباشرة لفرنسا تتمثل في تأكيد واشنطون على التعاون الأمريكي بشأن الاقتراح الأوربي الأمريكي بشأن تشكيل قوات حفظ السلام الأفريقي وكذا ما تم من مناورات عسكرية بإشراف فرنسي ودعم أمريكي أوربي . ورغم إيجابية تلك الإشارة فإنه تزامن معها إشارة أخرى مؤداها استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة ودعم السنغال إذا تدهورت أو اضطربت أوضاع أو قيمة الفرنك الإفريقي عام 1999 بعد انضمام فرنسا للعملة الأوربية الموحدة وهي الإشارة التي لا تقتصر على السنغال وحدها وإنما تمتد إلى باقي دول المجموعة الفرنسية في المنطقة. والتي تعتبر بمثابة الخطوة الأولى لسحب البساط من تحت فرنسا في معقلها الأساسي[25] .

دلالات الزيارة وانعكاساتها على العالم الإسلامي :

يمكن تتبع دلالات الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي للقارة الإفريقية من خلال تتبع خط سير الرحلة والتي شملت (غانا ـ أوغندا- رواندا- بتسوانا- جنوب إفريقيا ـ السنغال). فأول دلالات هذه الجولة أنها تفصح عن الخريطة الجديدة لتقسيم القارة إلى مناطق نفوذ من المنظور الأمريكي حيث يمكن رصد مثلث نفوذ أمريكي (أنجلوفوني) قاعدته تمتد عبر القارة من الشرق (أوغندا) إلى الغرب (غانا مؤقتا) وتمثل جنوب إفريقيا قاعدة هذا المثلث مع نتوءات طفيفة في شرق وغرب القارة لتضم سيراليون وليبريا إلى الجانب الغربي من المثلث وأثيوبيا وإريتريا للضلع الشرقي.

- يتضح من مثلث النفوذ سالف البيان أنه يستبعد دول الشمال منه ومعظمها (إن لم تكن جميعها) دول إسلامية وعربية حيث تتجه النية إلى ترسيخ الفصل بين هاتين المجموعتين مع ربط شمال القارة بأوربا عبر البحر المتوسط . وعليه يتم الضغط على السودان للانصياع لمتطلبات مثلث النفوذ المذكور سلما أو قسرا حتى وإن تتطلب الأمر العمل على فصل جنوب السودان عن شماله أو دعم قوى الجنوب بما يكفل لها السيطرة على السودان بأكمله وإقامة نظام مسيحي علماني في السودان وهو السيناريو الذي لا تحبذه دول الجوار للسودان خشية أن يؤدي انفصال الجنوب إلى سلسلة لا نهائية من مطالب الانفصال في مختلف هذه الدول في ظل الواقع الانقسامي التعددي الذي تعاني منه ولا يخفى أن تحقق أي من التصورين السابقين (انفصال الجنوب ـ استيلاء قوى الجنوب على كامل أرض السودان) يحمل العديد من المخاطر للوجود المادي والمعنوي للمسلمين في منطقة حوض النيل بأكمله في ظل حقيقة أن السودان هو حلقة الوصل المباشرة بين الشمال العربي الإسلامي في إفريقيا وبقية أرجاء القارة في الجنوب. فضلاً عما يحمله سقوط السودان من آثار على المسلمين في شرق إفريقيا.

- على صعيد ثالث فإن تزايد النفوذ الأمريكي في منطقة البحيرات العظمى وما يثار حول إقامة مشروعات مائية عملاقة في هذه المنطقة يحمل بدوره مخاطر التأثير على حصة مصر والسودان من مياه النيل وما يعنيه ذلك من خطر مباشر على شعب الدولتين وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تداعيات يضاف إلى ما سبق ضرورة الوعي بآثار وتداعيات اتجاه الشركات البترولية الأمريكية للبحث والتنقيب عن البترول واستخراجه من الدول الإفريقية ورفع معدلات إنتاجه اليومية وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من انعكاسات على أسعاره العالمية وآثار ذلك على الدول العربية والإسلامية التي تعتمد اقتصادياتها بصورة أساسية على تصدير هذا المنتج.

- تشير الممارسات الأمريكية على الساحة الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى إعلاء العامل الاقتصادي على العامل الأيديولوجي حيث يؤكد ذلك أن جل الاهتمام الاقتصادي للزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي قد تركز

فـي دولـة جنـوب إفريقيـا ذات الإمكانـات والقدرات الاستثمارية العالية حتى أن كثير من رجـال الأعمـال المـرافقين للـرئيس الأمريكـي اتجهوا مباشرة إلى جنوب إفريقيا ولم يصحبوا الرئيس في بقية زيارته كما أن تلك القدرة هي التـي مكنت الزعيم الإفريقي ـ نلسون مانديلا- إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بشخصه ـ من المجـاهرة بـرفض المساعي الأمريكيـة الهادفـة إلـى تشكيل قوات حفظ السلام الإفريقيـة بقيـادة أمريكيـة غربيـة مؤكدا علـى أن أي قـوى لحفظ السلام في إفريقيا يجب أن تخضع لقيادة إفريقية وهو ذات الموقف الذي اتخذته مصر، أكثر من ذلك عبر الرئيس مانديلا عن رفضه المساعي الأمريكيـة لقطـع العلاقـات بـين دولـة جنـوب إفريقيا وكل من ليبيا والسودان وكوبا حيث أكد علـى استمرار تعـاون جنـوب إفريقيـا مـع هـذه الدول واعترف بفضلها في مساندة حق شعب جنـوب إفريقيـا فـي التحـرر وحـق الأغلبيـة فـي الحكـم فـي الوقـت الـذي كانـت فيـه الولايـات المتحـدة تـدعم النظـام العنـصري الحـاكم . والعامـل الاقتـصادي هـو ذاتـه الـذي أدى إلـى تغاضـي الولايـات المتحـدة عـن طبيعـة النظـام الحاكم في نيجيريا وقبولها التعامل معه.

- أخيرا تجدر الإشارة إلى أنه قد تزامن مـع زيـارة الـرئيس الأمريكـي للقـارة زيارتـان أخريان الأولى لوزير الخارجية المصري الذي قام بزيارة مجموعة من دول غرب إفريقيا هي السنغال ، مالي ، غانا في مارس 1998 وكذا زيـارة البابـا يوحنـا بـولس الثالـث لنيجيريـا وإذا كانـت الزيـارة التـي قـام بهـا الـوزير المـصري تعبر عن سعي مصر لتوطيد صلاتها مع الدول الإفريقيـة تحـسباً لمـا سـتسفر عنـه المنافـسات الدوليـة فـي القـارة . فـإن زيـارة البابـا لنيجيريـا تفتح الباب للتساؤل حول دلالتها في تزامنها مع زيارة الرئيس الأمريكي للقارة في ظل ما أثير عن خطة كنسية لتنصير القارة الإفريقية بحلول عام 2007م . من خلال استخدام الديون كأداة ضـغط وإغـراء للـدول الإفريقيـة فـي سـبيل الدخول في المسيحية خاصة في ظل ما تشير إليـه بعـض الكتابـات عـن خبـرة الكنيـسة الكاثوليكية في ذلك على صعيد أوربا الشرقية وأمريكـا اللاتينيـة وعلـى الـرغم مـن رفـض مـؤتمر قمـة الـدول الـصناعية الـسبع تخفيـف الديون عن الدول الإفريقية فإن المرء لا يملك إلا الـدعوة إلـى ضـرورة أخـذ هـذا الأمـر فـي الاعتبـار حيـث أشـار الـرئيس الأمريكـي فـي خطابه في غانا إلى أن آثار زيارته قد لا تظهر إلا بعد مائة عام . حيث قال:

" إنني أحلم في هذه الرحلة بأن نعمل معا أشـياء ، ينظـر إليهـا بعـد مائـة عـام مـن الآن أحفادكم وأحفادنا ويقولون من هنا كانت إعادة إحيـاء (بعـث) Renaissance إفريقيـا الجديـدة . فبالغدو والرواح تبني الطيور أعشاشها . وسوف نـأتي ونـذهب ونعمـل كـل مـا نـستطيع عملـه لمساعدتكم في بناء إفريقيا الجديدة[27] .

---

(1) الحياة اللندنية في الفترة من 23مارس –3أبريل 1998

(2) الشيماء علي عبد العزيز ، " أهداف جولة كلينيتون " ، السياسة الدولية ، عدد يوليو 1998 ، ص 197

(3) المصدر السابق : ص ص 195-196 انظر محمد أبو الحسن ، حصاد زيارة كلينتون لإفريقيا ، جريدة الشرق الأوسط 1998/8/7

(4) محمد أبو الحسن ، مرجع سابق

(5) الشيماء علي ، مرجع سابق ، ص 196

(6) كمال متولي ، الاهتمام الامريكي بإفريقيا . دعوة للجميع ، الاهرام 1998/4/7

(7) د. محمد شعبان ، الوثبة الأمريكية والمبادرة المصرية في إفريقيا ، الأهرام 1998/4/13 وانظر ، الشيماء علي ، مرجع سابق ، ص ص 195، 196

(8) محمد صابرين ، إفريقيا تتحرك لمواكبة رياح التغيير ، الأهرام ، 1998/4/4

(9) د. عبد الملك عودة ، من قضايا السياحة والبترول في إفريقيا، الاهرام الاقتصادي ، 1997/12/5

(10) د. عبد الملك عودة الوزيرة تتجول في إفريقيا جنوب الصحراء ، كتاب الأهرام الاقتصادي عدد 122، مارس 1998

(11) المرجع السابق

(12) د. عبد الملك عودة ، البنك الدولي والسياسة في إفريقيا ، مجلة الأهرام الاقتصادي : 1998/2/16

(13) علي إبراهيم ، جولة كلينتون الإفريقية : مشروع شراكة إفريقية جديدة ، الشرق الأوسط 11998/3/12

(14) Baffour Ankomah " Clinton`s African Odyssey" , New African (May,1998) PP.8-9

(15) Lara Pawson and Mile Afrani, " When The Messiah Came" New African (May 1998) P.11

(16) الشرق الأوسط ، 1998/3/30 وانظر الشيماء ، عبد العزيز مرجع سابق ، ص 96

(17) فرنسيس كيفر ، كلينتون – إفريقيا ..إلى أين ؟ ، الشرق الأوسط 1998/4/3

(18) Baffour, op. Cit., P.9

(19) حسن ساتي : ماركسيون قدامى على استعداد لمحاورة واشنطون 1من2و2من2. الشرق الأوسط13-1998/4/14

(20) رغدة ضرغام ، المصالح الأمريكية في منطقة البحيرات الكبرى " تستدعي تغيير النظام السوداني سلما أو حربا ، الحياة 1998/12/28.

(21) فهمي هويدي ، القراءة غير البريئة لزيارة كلينتون لإفريقيا ، الشرق الأوسط ، 1998/4/6،
د. عبد الملك عودة ، الوزيرة تتجول ، مرجع سابق ، ص 98.

(22) أحمد منصور النفوذ الأمريكي الجديد في إفريقيا ، الشرق الأوسط ، أبريل 1998.

(23) سامية الجندي ، عولمة إفريقيا ، الأهرام 1998/3/23

(24) خالد خليل ، جولة كلينتون الأفريقية : مصرع الفرانكفونية ..بأختام أمريكية ، الأهرام ، 1998/4/6 .فرنسا تودع إفريقيا ، الشرق الأوسط ، 1998/8/29.

(25) د. عبد الملك عودة ، السياسة الأمريكية الجديدة في إفريقيا ، الأهرام الاقتصادي ، 1998/4/6

(27) Naffour, op. Cit., p.8